

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

المجمل على القياس وقدم قول الصحابي على القياس قال نصر بن محمد رأيت رجلا أكثر الخصال
من أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما الإجماع فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى لشدة رعايته لم يجعل
الاختلاف السابق مانعا عن الإجماع اللائق واعتبه الإجماع السكوتي وأما القياس فقد سلم له
العلماء كلهم حتى سمو أصحها أصحها الرأي قال مالك رحمه الله تعالى حين سئل عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى رأيت رجلا لو أدعى أن هذه السارية ذهب لا قام بحجة ولا حجة في قوة دلالة
ما ذكرناه على قوة اجتهاده عند من نظر الحق وقد ظهر كماله في صراط مستقيم وأما المقصد
ففي ذكر مسائل توجب تقليده فيها المسألة الأولى في الإيمان ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى
ان الإيمان هو التصديق بالقلب والقرار باللسان فمن صدق من جهة الله تعالى عليه وسلم
تقلده فيما جاء به من عند ربه وأقر بلسانه فهو مؤمن بالأعمال الصلوة والصوم والزكوة
والزينة وغير ذلك من غير ادخاله في ذمته الشافعي رحمه الله تعالى إلى أنها داخله فيه ويلزم من ذلك ان من ترك
الصلوة أو الصوم أو منع الزكاة أو ترك الحج لا يكون مؤمنا لان الكل ينتفي بانتفاء جزءه
بالاتفاق فيكون خالدا مخلدا ولا يخفى ضرورة بطلان ما لاحد بيت الدلالة على ان من قال
لا اله الا الله محمد رسول الله دخل الجنة فلو لا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكان كل من ترك
فعلا من الأفعال المذكورة أنفكا فارتطوا امرته وبوطها يكون زانيا وبطل حج وجهاده
المسألة الثانية في الطهارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الاحتسال والوضوء بماء سخن
بالرطوبة والاختفاء ونحوها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز فلو لا مذهب أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لم ينتظر أحد من دخل الحمامات في هذه البلاد كلها فأذلم يسطر لا تصح صلاته
ولا يجوز له من المصحة بيده ولا يجوز له دخول المسجد ولا يجوز له قراءة القرآن وإذا زال
صلاته زال الإيمان ولزم ما ذكرناه المسألة الأولى المسألة الثالثة في الصلوة قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى من نوى بقلبه صلاة يصليها جازت وان لم يذكرها بلسانه وقال الشافعي رحمه
الله تعالى لا يجوز ما لم يكن الذكر اللسان مقارنا للقلب وأكثر الناس عاجزون عن ذلك باعثة عنهم
والذي يدعى المقارنة يدعى ما يردده صريح العقل وذلك لان اللسان ترجمان عما يحيط
بالقلب المترجم عنه سابق قطعاً على الحروف والملفوظات بالنية منطبقاً على إرادة الإيمان
وهي منقضية فنصير لا يتصور المقارنة بين النفس فكيف تصور مقارنتها لما يكون قبلها
وإذا لم تجز الصلوة انتفى جزء الإيمان والكل ينتفي بانتفاء الجزء كما في المسألة الرابعة
أيضا في الصلوة قال الشافعي رحمه الله تعالى قراءة الفاتحة في الصلوة ركن وكذلك كل تشد
من التشديدات الأربعة عشرة فان تركت واحدة منها بطلت الصلوة خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى

رأيت
المبني
ففي ذلك
الإيمان
تعالى
صنيفه
عندنا
صقوق
الأيمان
الأيمان
الصلاة
الصلاة

الطهارة

الصلوة

الصلوة

فلولا

فلولا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانت صلوة أكثر العالمين باطلة وإذا بطلت الصلوة
انتفى جزء الإيمان والكل ينتفي بانتفاء جزءه كما تقدم المسألة الخامسة في الصوم
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت نية الصوم مقارنة لاكثر النهار جاز وقال الشافعي
رحمه الله لا يجوز ما لم تكن النية من الليل والحج فيه مكسوف ولا يقنع فان من أقام من سفره بعد
الصبح أو أفاق من الانحاء ونوى الصوم لا يجوز عنده وفي يوم التشك الحرام والزم
لان النية بالليل عن الغرض من نية النفل عنده لغو فعم الحج بالنية في كل الناس وقد
قال الله سبحانه وما جعل عليكم في الدين من حرج المسألة السادسة في الزكاة قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى إذا دفع الزكاة إلى واحد من الأصناف المذكورة في قوله تعالى إنما الصدقات
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي
سبيل الله ابن السبيل جاز وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا إذا دفع إلى ثلاثة
انفس من كل واحد الأصناف المذكورة وقد لا يوجد ذلك في بلد المزك فيدركه الموت
والزينة مشغولة بالواجب وقد لا يوفق للاداء بعده فينتفي جزء الإيمان والكل ينتفي
بانتفاء جزءه وان تعذر في ذلك لم يباين في لزوم الحج البين المرفوع بانفس كما تقدم
والله أعلم المسألة السابعة في الحج قال الشافعي رحمه الله تعالى الطهارة شرط لصحة
الطواف ومس المرأة ينقضها خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فيهما وعموم البلوى الطواف
بمس النساء ظاهر لا ينكره كل من حج قال شيخنا العلامة شمس الدين الأصفهاني رحمه الله تعالى
توضعات الطواف زهاء عشرين لا طواف على مذهب الشافعي سبعة أطواف فلم اقدر على
ذلك فقلت أبا حنيفة رحمه الله تعالى فلو لا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعاد كل من حضر
من الشرق والغرب والجنوب والشمال بلا حج وفي ذلك من الحج في هذه المملكة الحنفية السهلة
السموية البيضاء ما لا يجوز أحد صلوا وإذا انتفى الحج انتفى جزء الإيمان والكل ينتفي بانتفاء
جزءه كما في المسألة الثامنة في الماكول قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لكل خبز في قرن وقد
فيه الروث ونحوه وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز فلو لا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما حل أكل
خبز الديار المصرية إلا في حالة المحنة المسألة التاسعة في الملبوس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
يجوز لبس ما جلوسه كالتسويد والفنك والسنجاب ونحوها وقال الشافعي لا يجوز
وعلى هذا الاختلاف الصلاة عليها وإذا لم يجز الصلوة فيها انتفى جزء الإيمان والكل ينتفي بانتفاء
جزءه كما في ذلك الركن على سبيل مذهبنا ومذهبنا وهو مناق لقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم اتيتكم بالملة الحنفية السهلة السموية البيضاء المسألة العاشرة في الحمل

الصوم

الزكوة

الحج

الماكول

الملبوس

الحمل

المرفوع

زهاء
عشرين

المحنة

المحنة

المحنة

المحنة

المحنة

لا يتقنع

فيه

وان تورع

الحج

لا ينكره أحد من حج

اشواط

إذا الكل

الصلوة

